بل قال لا ارى في ظاهر كلام غيرا لماوردي تحريمه لما فيه من انتهاك حرمته انتهى وبجاب بانه لعذر فلا انتهاك ويجعل على كل منفذ منا نذ بدينه الاصلية كعين بانه لعذر فلا انتهاك ويجعل على كل منفذ منا نذ بدينه الاصلية كعين واذن وفم ومنخر والطارية يخرج وعلى كل مسجد من مساجد السبعة السابقة والانف قطن جليج عليه مغموط دفعا للهوام واكراما للمساجد وتلف عليه اللفايف بان يثنى كل منها من طرف شقه الايسر على الايمن ثم من طرف شقه الايمن على الايسر كما يفعل الحي بالقباء ويجعل الفاضل عند راسه اكثر وتشده في غير المحرم بشداد ويعرض بعرض ثديي المراة وصدرها ليلا ينتشر عند الحركة والحمل فاذا وضع في قبر نزع الشداد لزوال مقتضيه والكراهة بقاشئ معقود فيه معه ولا يلبس المحرم قبل المحلل الاول الذكر مخيطا قاله الجرجاني والمشد عليه اكفانه كما يستر راسه ولا وجه الحرمة ولا كفاها بثفارين كما مر مع امتناع ان يقرب طيبا وان يوخذ شئ من شعر شعرفيل الفصل والخنثى يكشف وجهه اوراسه لما ياتي في احرامه فرع ينبغي ان لا يعد لنفسه كفنا الان سلم عن الشبهة او هو اخف ومع هذا الاحتياج ان يقال او كان من تتبرك به لانه لا يكتفي بكونه من اثاره الا ان خفت شبهته فيدخل في الاول ثم اذا عينته تعين كما لو قال اقض ديني من هذه العين وترجيح الزركشي جوازا بداله كباب الشهيد فيه نظر والفرق ظاهر ولو سرق كفنه ولو بعد دفنه وبظهران بلا ومع بقاء الميت كسرقة فيما ياتي وظاهر اخذ ما ياتي من عدم النبش لكفن لحصول المقصود منه بسترة بالتراب فلا تنتهك حرمته ان الصورة هنا ان السارق اخذ الكفن ولم يطم التراب عليه او طمه ونبش لغرض اخر فرؤي بلا كفن فان لم تقسم التركة جدد وجوبا وكذا ان قسمت عند المتولي وقال الماوردي ندبا والحجة الاولى وكذا لو كان الكفن المنفق او بيت المال ولو اكل الميت سبع مثلا فهو للورثة الا ان كان من اجنبي لم يوذه رفقتهم باداء الواجب عنهم لانه تبرع عارية لازمة وحمل الجنازة بين العمودين افضل من التربيع فالاربع لفعل الصحابة رضي الله عنهم لم وورد عنه صلى الله عليه وسلم عدا ان اراد الاقتصار على الكيفية



والاتفاق الجمع بينهما بان تحمل تارة كذا وتارة كذا وهو اي الحمل بينهما ان يضع الخشبتين المقدمتين وهما العمودان على عاتقيه ورامه بينهما ويحمل المؤخرتين رجلان احدهما من الجانب الايمن والاخر من الجانب الايسر لواحد لانه لو توسطهما لم ينظم الطريق وان حمل على راسه خرج عن الحمل بين العمودين وادى الى تكبيس راس الميت والتربيع ان يتقدم رجلان ويتاخر اخران وكاد ناة في حملها بل هو مكروه ومن ثم نظر صلى الله عليه وسلم لم الصحابة لمن بعدهم ذكره الشافعي رضي الله عنه وتشييع الجنازة سنة مؤكدة وذكره للنساء مالم يخش منه فتنة والاحرم كما هو قياس نظايره وضابطه ان لا يبعد عنها بعدا يقطع عرفا نسبته اليها والمشي افضل من الركوب للاتباع بل اكره بغير عذر كضعف وهل مجرد الشيب عذر اياتي ما يات في رد المبيع وغيره او يفرق كل محتمل والفرق اوجه فان قلت يعكر عليه ما مر ان فقد بعض لباس الايق عذر في الجمعة قلت يفرق بان اصل الموقف العام يعدون المشي هنا حتى من ذوي المناصب تواضعا واتباعا للسنة فلا تخرم مروتهم بل تزيد وكانك في حضوريم عندنا لناس بغير لباس مهم اللايق بهم وكون المشيع امامها افضل للاتباع ولانهم شفعاء سوا الراكب والماشي وفعل الاتفاق على ان الراكب يكون خلفها مردود بل قال الاسنوي غلط لكن انتصر لما الاذرعي بصحة الخبر به وبان في تقدمه ايذاء للشفاء وكونه بقربها افضل للاتباع وسند الثلاثة صحيح وضابطه ان يكون بحيث لو التفت راها اي راى روية كاملة ويسرع بها ندبا للصحة الامر به بان يكون فوق المشي المعتاد ودون الخبب ان لم يخف تغير بالاسراع والا تاتى به ولو خاف التغير لم يجب به خب فصل في الصلاة عليه قبل هي من خصايص هذه الامة وبينته في شرح العباب ومن جملة الحديث الذي رواه جماعة من طرق تفيد حسنه وصححه الحاكم انه صلى الله عليه وسلم قال كان ادم رجلا اشعر طوالا كانه نخلة سحوق فلما حضره الموت نزلت الملايكة بحنوطه وكفنه من الجنة فلما مات عليه السلام غسلوه بالماء والسدر ثلاثا وجعلوا في الثالثة